بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الثالث – شرح مختصر البيقونية (1)

الحمد لله رب العالمين, وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد:

فهذا لقاء في شرح المنظومة البيقونية في علم الحديث وهذا اللقاء يخص دورة مقدمات العلوم الشرعية ويخص أيضا دورة الصناعة الحديثية, وسنحاول إن شاء الله أن نسير في هذا الشرح المختصر على ضوء القواعد المنهجية التي أخذناها.

نحن أخذنا قواعد منهجية في علم المصطلح وقلنا أن علم المصطلح يجب أن يحقق ثمرات الخمس التي ذكرناها, إذا لم يُدرس علم الحديث بما يحقق هذه الثمرات فالدراسة هذه تُعتَبر ناقصة.

وهي أصلا الثمرات كانت جواب عن سؤال **لماذا ندرس علم الحديث في هذا الزمن ألا نكتفي بحكم المحدثين على الأحاديث ؟**

فكان في خمس وجوه ومن وجوه الأهمية لدراسة علم الحديث, هذه الوجوه يجب أن تُلاحَظ أثناء الدراسة والتدريس.

الوجوه الخمسة لا تُحققها البيقونية ولا نُخبة الفكر, لكن على الأقل فيما يخص البيقونية تحاول أن تحقق شيئاً من الثمرات.

هذا النظم: البيقونية, من المنظومات التي اشتُهِرَت فوق شهرة صاحبها, فصاحبها مختلف في اسمه أصلا, ولا يكاد أحد يرجّح ترجيحاً قاطعاً اسم هذا الناظم. لكن النظم نفسه طار واشتُهر وصار هو البداية في تدريس علم الحديث, ولعل هذا من البركة والقَبول والصدق والإخلاص ... يعني قد لا يكون الإنسان معروفاً ولكن يُعرَف عمل.

النظم يتناول جزءً واضحاً من علم الحديث, وهو جُزء تعريف المصطلحات, فالمنظومة البيقونية تعطي نافذة على مصطلحات الحديث المشهورة, وأيضا هو لم يتناول كل المصطلحات, طبعا في شيء مهم عندما نقول مصطلحات حديثية: صحيح, حسن, ضعيف ...

هذه البعض يسميها علوم الحديث وبعضهم يسميها أنواع الحديث وبعضهم يجمع بين الأمرين فيسميها أنواع علوم الحديث, وهذه التسمية هي الأشهر سابقاً, أشهر من كلمة مُصطلحات حديثية.

مثلا: كتاب ابن الصَّلاح: "علوم الحديث" المشهور "بالمقدمة", هو قُطب الرَّحى في كتب الحديث المتأخِّرة.

علوم الحديث: صحيح, حسن,مشهور, عزيز ...

ذكر تقريباً 65 نوع أو مصطلح من أنواع الحديث, قبله الحاكِم عنده كتاب "معرفة علوم الحديث" نفس الاسم تقريباً وذكر فيه أنواع علوم الحديث ولكن أقل من التي ذكرها ابن الصلاح .

صاحب البيقونية لم يتوسع كطريقة ابن الصلاح ولا حتى ابن حجر لأن ابن حجر يسهب قليلا زيادة على المصطلحات, هنا اكتفى بتعريف المصطلحات فقط, لما ترتقي شوي في نخبة الفكر مثلا فإنه لم يكتفي بتعريف المصطلحات فقط بل وضع لك كل مصطلح في مكانه من الخارطة, فانت تدرك المصطلح وتعريفه وتدرك محلة من علم الحديث, إضافة إلى بعض الإستطرادات وبعض الأحكام.

نحن نتعامل مع نظم فيها 34 بيتا تتعامل مع مصطلحات حديثية, تفيد الداخل إلى علم الحديث بحيث أنه يكون عنده إطلالة جيدة على المصطلحات.

كيف يمكن أن يستفاد من النظم بأفضل طريقة؟

يستفاد من النظم بأفضل طريقة بالتعامل مع المصطلحات بالسَّعة التي تتوافق مع صنيع المحدثين المتقدمين.

مثلا: الحسن, ممكن أن يُعرَّف بتعريف واحد مختصر, ولكنه لا يتوافق مع السعة في الاستعمالات التي كانت عند المحدثين المتقدمين كالإمام أحمد والبخاري والترمذي وأبو داود وأبو حاتم الرازي وأبو زُرعة.

فقد يستعمل الحسن على معنى ويستعمله على معنى آخر ...

فأفضل طريقة لدراسة المصطلحات الحديثية هي أن تُدرَس بهذه السعة ولا تُدرَس بطريقة التعريف الواحد, حتى لا يقع الإنسان في إشكال.

قال الناظم:

أبدأ بالحمد مصلياً على ... محمدٍ خير نبيٍ أُرسلا

وذي من أقسام الحديث عِدَّة ... وكل واحدٍ أتى وحدَّه

يعني: سأذكر لك من أقسام الحديث عددا, وكل واحد من هذه الأقسام التي سأذكرها لك سأذكرها بحدِّها.

الحد = التعريف

أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده ولم يُشَذ أو يُعَل

يرويه عدل ضابط عن مثله ... معتمد في ضبته ونقله

أولها الصحيح: يعني هذه عادة في البداية تجدها في أكثر كتب الحديث إذا ذكروا علم الحديث يبدؤون بالصحيح, لأنه أشرف الأنواع وأهم الأنواع وهو المعتمد في الأحكام والشريعة.

الصحيح العادة أنه يُذكَر بشروطه عند المحدثين المتأخرين لأنهم هم الذين مارسوا صناعة التعريفات, ومصطلح الصحيح لا تكاد تجد فيه اختلاف في مدلولاته, فكل من يستعمله يستعمله لذكر اعتماد هذا الحديث في أنه حديث توفرت فيه شروط القبول وأن يُعمَل به, فهذا الأصل الذي لا تكاد تجد فيه اختلافاً.

ما هي الشروط الخمسة؟

ابتدأها وصغها ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته, هذه الشروط الخمسة ممكن أن تُدرَّس في عشرات الدروس, لأنها في الحقيقة قانون علم الحديث, فالرواية التي توفرت فيها الشروط الخمسة فهي مقبولة معتمد عليها, ولو ما توفرت هذه الشروط فبقدر النقص ينقص الاحتجاج, وبالتالي فأنت تتكلم عن علم الحديث كاملاً, وأمر آخر يعني إذا أردت أن

تثبت أهمية علم الحديث وموضوعيته ومكانته وواقعيته فالإنطلاق الحقيقي يكون من هذه الشروط الخمسة وبقدر المعرفة التفصيلية بهذه الشروط الخمسة يمكنك أن تثبت للمخالف أن هذا العلم هو أجل علم نقدي يتعامل مع الأخبار, فأنت إذا تكلمت عن الضبط والشروط الذي فيه وغيرها سيظهر لدى المتشكك و عنده إشكال أو ريب في علم الحديث أو في السنة أن هذا غاية ما يمكن أن يُوصل إليه.

أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده

إذاً يشطرت لتصحيح الحديث اتصال الإسناد, أهم مسألة تُبحث هنا هي: كيف نتحقق من اتصال الأسانيد ؟!

أنا سوف أنبه تنبيهات منهجية لأننا بهذا الاختصار لن نستطيع الإجابة على هذا السؤال .

لكن من اراد دراسة الحديث دراسة تفصيلية يجب عليه أن يجيب على هذا السؤال إجابة عملية.

هناك خطوات: الخطوة الأولى هي النظر في صيغ الأداء فإذا ما وجدت قوله حدثنا حدثنا حدثنا, أو أخبرنا أخبرنا أخبرنا, أو سمعت سمعت سمعت, فهذه تدل على الإتصال من حيث الأصل وهناك استثناءات قليلة.

طيب إذا لم تجد هذه الألفاظ في الإسناد ماذا تفعل؟

هناك طريقة جمع الطرق وهذه فيها تفصيل كبير جداً. ممكن تبحث في كتب المراسيل: الكتب التي اعتنت ببيان المنقطعات بين الرواة. يعني هناك كتب متخصصة تقول لك فلان سمع من فلان أو فلان لم يسمع من فلان. فأنت من القرائن التي تبحث فيها, لما تجد عن تبحث في كتب المراسيل, وهناك خطوات متعددة ايضاً.

وقد درسنا شروط الحديث الصحيح في خمس او ست دروس في شرح نزهة النظر

أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده ولم يشذ أو يعل

هو لم يترب الترتيب المعهود فبالعادة : رواية العدل الضابط عن مثله أو ما اتصل اسناده برواية العدل الضابط, لكن هنا لأجل النظم . ونحن سنسير بالترتيب المعتاد

يرويه عدل ضابط عن مثله... معتمد في ضبته ونقله

إذا يقول لك لا بد أن يتوفر في الحديث الصحيح أن يكون من رواية العدول الضابتين, واشتراط العدالة في الرواية هو حماية لجناب السنة من أن يُدخَل فيها شيء متعمد مخالِف كالكذب

فالعدالة هي السور الذي يتعلق بالأمانة فالإنسان الذي عُرف بالفسق فإنه لا تُقبَل روايته, مع أنَّه لا يلزم أن يكون كل فاسق كاذباً على الرسول صلى الله عليه وسلم, ولكن هنا في جانب الإحتياط. ثم تأت مسائل كثيرة تحت باب العدالة كرواية المبتدع وغيرها, كما أن العدالة ليس فيها تفصيل كبير.

وحتى عملياً في كتب الجرح والتعديل لا تكاد تجد كلمة عدل أو تجدها قليلة, وإنما استُعيض عنها بكلمة تُعبر عن العدالة والضبط سوياً, وهي كلمة "ثقة" فإذا قالوا ثقة فإنهم يقصدون أنَّه عدل ضابط, وإن كانوا في بعض الأحيان يقولون عدلٌ مأمون, أو ليس بعدل.

الضبط فيه كلام وتفصيل كبير جداً, وفيه أمور عملية كثيرة ممكن أن تُدرَس, وفيه تفصيلات كدرجات الرواة من حيث الضبط, كيف تعرف أن الراوي ضابط أو ليس بضابط, كيف تتعامل مع المصطلحات, إذا قسَّمت الرواة إلى درجات كيف تعرف أن هذا الراوي من هذه الدرجة.

من أفضل التقسيمات, تقسيم ابن رجب, حيث قسَّم الرواة إلى أربع درجات, مع بعض التعديلات اليسيرة. كيف تضع كل راوي في هذه الدرجات, تحتاج تعرف المصطلحات مثلا ثقة تدل على الدرجة الأولى, صدوق تدل على الدرجة الثانية, **فكلمة ضبط تقرباً أوسع كلمة من شروط الحديث الصحيح**, لأن شرط الضبط مهم جدا وفيه تفصيلات وكلام كثير جداً, وكتب الرجال وكتب الجرح والتعديل كلها دالة تحت كلمة ضبط, فتحت كلمة ضبط هناك علم كامل, وهناك أشياء عملية كثيرة, يعني مثلاً أثناء البحث تجد أن الإمام أحمد قال: حدثنا قتيبة عن مالك عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه, سهيل بن أبي صالح مختَلف فيه فلما تبحث في كتب الجرح والتعديل ستجد أن فلان قال ثقة والآخر يخطء , كيف أستخلص الحكم النهائي ؟
هذا بحد ذاته له قواعد كثيرة, إذا شرط الضبط هذا فيه تفصيلات كثيرة ومهم أن تؤخذ في الدرس المفصل الخطوات العملية للتعامل مع كيف أتحقق من ضبط الراوي وكيف أعرف أنَّه مقبول الرواية من جهة الضبط والاتقان.

معتمد في ضبطه ونقله: كأنه يقول هنا بقوله "معتمد" المفارقة بين الصحيح والحسن, المعتمد هو تام الضبط.

هذه الشروط الثلاث: اتصال الإسناد برواية العدول الضابطين, هذه الثلاثة شروط إذا تحققنا منها بعد البحث والتحقيق في كتب النظر والرجال وكتب الجرح التعديل وكتب المراسيل, بعد ما ننتهي من كل هذا يبدأ العمل الآن, فالخطوات هذه كلها هي تهيئة للبدأ الحقيقي بالعمل, فهذه الشروط الثلاثة هي للحكم الظاهري على الإسناد فقط , فالإسناد المتصل ورواته عدول ضابتون هذا **تقول أن ظاهر اسناده الصحة**, لكن الآن يبدأ العمل الحقيقي في التنقيب عن البواطن,

واستكشاف العلل الخفية, والنظر في الأسانيد والجمع بينها, ومقارنة بين الطُرق وبين الأسانيد, والنظر في المخالفة, والإضطراب والشذوذ, فهذا عمل كبير جداً هو الذي يستهلك جهد المحدثين في الحقيقة

ما الفرق بين الشذوذ والعلة؟

هذه فيها تفصيل دقيق شوي, لكن باختصار نقول أن الشاذ يُطلق على أكثر من معنى, وهذا سيأتينا إن شاء الله في النظم, هو في النظم هنا اعتمد معنى للشاذ, فقال في الأبيات القادمة: وما يخالف ثقة فيه الملا ... فالشاذ والمقلوب قسمان تلا.

فجعل الشاذ هو ما يخالف ثقة الثقات, والعلة هي أمر خفي قادح يقدح في صحة الحديث, ما معنى أمر خفي قادح ؟ ما هي العلة؟ هل لها صفة معينة؟

الغالب أن العلة بهذا الإعتبار هي التي تُعرَف بسبب تعدد الطرق, يعني انت عندك اسناد صحيح واضح, أحمد يقول حدثنا سُفيان ابن عُيَينَة قال حدثنا الزُهري عن أنس, الإسناد ثلاثي ونظيف.

لما تجمع طرق هذا الحديث تشوف هل رواه غير الإمام أحمد؟ نعم رواه مثلاً الترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حبان, وتضعها أمامك فتجدهم قد اختلفوا لم يرووه على نفس الرواية التي رواها الإمام أحمد, فهنا مثلا تجد جميع أصحاب المصنفات رووه عن مالك – وهو قرين سفيان بن عيينه – عن الزهري, فاشترك سفيان بن عيينه ومالك بالرواية عن الزهري, فتجد هؤلاء يروون الحديث عن مالك عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ذكر أنس, والزهري تابعي إذا رؤاية هؤلاء للحديث تعتبر مُرسَلَة, والمرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

السند عن الامام احمد عن سفيان عن الزهري عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا متصل, والآخر مُرسل, هذا الآن يُسمى اختلاف على مدار واحد وهو الزُهري, هذا من باب العلل الخفية, لأننا في البداية إذا نظرنا في الإسناد الأول كان نظيف ظاهر ليس به إشكال, لكن متى اكتشفنا العلة والإشكال ؟ حين نظرنا في جمع الطرق, الأئمة هنا يتعاملون بـ : يقولون مالك أحفظ وأضبط من سفيان بن عيينة وخاصة في الزهري وبالتالي فقول مالك هنا أرجح ومعنى ذلك أن الحديث مرسل أي أنَّه حديثٌ لا يصح وأما سفيان بن عيينه فأخطأ عن الزهري, هذا علم العلل باختصار في صورة من أبسط صوره, الآن سفيان بن عيينه خالف من هو أوثق منه والمفترض هنا أن نسميه شذوذ, لكن صار هكذا تكرار, فتجنبا للتكرار نقول من الأفضل أن نحمل الشاذ في تعريف الحديث الصحيح على المعنى الآخر وهو معنى يُحمَل على التفرد وليس على تعدد الطرق, يعني الشاذ في تعريفاتي هو ما انفرد به ما لا يحتمل حاله الإنفراد بهذه الرواية, فهنا

لا يصير تكرار, لأن مخالفة الثقة للثقات هي من أظهر صور العلة فإن قلنا من غير شذوذ ولا علة وحملنا الشذوذ على مخالفة الثقة للثقات فنكون قد ذكرنا صورة من أهم صور العلة وفردناها بمصطلح الشذوذ.

نعيد باختصار: الحديث اذا توفرت فيه شروط الاتصال والعدالة والضبط يقولون ان اسناده صحيح ولا يعني هذا أن الحديث صحيح بقي أن تجمع الطرق وتبحث ان كان فيه علة خفية.

بعض المحدثين يحكمون على حديث حكماً سريعاً فيقولون اسناد صحيح.

الحسن المعروف طرقاً وغدت .. رجاله لا كالصحيح اشتهرت

الحسن من أكثر المصطلحات التي نسمعها ونقرأها في الحكم على الأحاديث, مع أن مصطلح الحسن في الحقيقة لم يكن بهذه الكثرة وبهذا الإنتشار عند مجموع المحدثين الأوائل والمتقدمين, كان عند بعضهم نعم, مثل الترمذي هو أشهر من استعمل مصطلح الحسن, هل استعمله غير الترمذي من المحدثين المتقدمين ؟

نعم, استعمله البخاري وعلي بن المديني والإمام أحمد, ولكن ليس بكثرة, ليس بصفة تجعله حداً فاصلاً بين الصحيح والضعيف, ولذلك اختلفوا في أول من قسَّم الحديث صحيح وحسن وضعيف, اختلفوا على قولين بعضهم قال أن الترمذي هو أول من قسَّم, وبعضهم قال بل الخطابي والخطابي بعد ذلك في القرن الرابع الهجري, مصطلح الحسن في الحقيقة يحتاج إلى اهتمام كبير, لأنه وقع فيه خلط كثير جداً, وإذا أردنا أن نتعامل مع الحسن بالضابط المنهجي الذي ذكرناه وهو سعة الإستعمال.

قلنا أن التعامل مع المصطلحات بطريقتين

الأولى: بالصورة الضيقة الحدِّية يعني الحديث تعريفه كذا نتعامل معه وفق التعريف.

لكن هذه الطريقة لا تتوافق مع صنيع وعمل وكتب المحدثين الأوائل المتقدمين كالبخاري وأحمد, ونحن إذا أردنا أن ندرس الحديث دراسة حقيقي وتفصيلية وعملية فلا بد أن نرجع إلى كتب المتقدمين وإذا أردنا أن نرجع إلى كتب المتقدمين فمعنى ذلك أننا نحتاج أن نفهم المصطلحات على ما يتوافق مع استعمالاتهم.

من شرح البيقونية أجب عن الآتي:

- أذكر شروط الحديث الصحيح

اتصال الإسناد – العدالة – الضبط – السلامة من الشذوذ – السلامة من العلة

- اختر الإجابة الصحيحة:

أ – إذا تم التحقق من أول ثلاثة شروط لصحة الحديث يمكن الحكم على الحديث بالصحة.........

1- عمليا 2- ظاهريا 3- نظريا

ب – تعريف الشاذ الذي رجحه الشيخ لعلة عدم تداخل شرطي السلامة من الشذوذ و العلة هو:

1 – مخالفة الثقة للثقات 2 – مخالفة الضعيف للثقات 3 – ما انفرد به من لا يحتمل حاله تفرده